

7 September 2018
Arabic
Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الثالثة والخمسون

باكو، ١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية
في دورتها الحادية والخمسين

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الحادية والخمسين

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط خلال دورتها الحادية والخمسين، التي عُقدت في الرياض من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبيّنة أدناه.

٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الحادية والخمسين إلى الحكومات الممثّلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت أثناء الدورة الحادية والخمسين في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ من أجل تقديم الردود عليه حتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٣- وقد أُعدّت هذه الوثيقة على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) رداً على ذلك الاستبيان. وحتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كانت قد وردت ستة ردود من حكومات الإمارات العربية المتحدة وتركيا والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان ومصر والمملكة العربية السعودية.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/SUBCOM/53/1.



ثانياً- ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة الأولى: تعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الاتجار

التوصية ١

ينبغي للحكومات أن تدعم توثيق التعاون بين أجهزتها الوطنية المختصة بإنفاذ القانون والقطاع الخاص، بما يشمل مقدمي خدمات الإنترنت وشركات تحويل الأموال والقطاع المصرفي ومقدمي الخدمات الخاصة بالعملاء الافتراضية، من أجل مجابهة التحدي الذي تطرحه تجارة المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بها.

٤- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٥- وفي المملكة العربية السعودية، تتولى إدارة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية التنسيق مع القطاع المصرفي وشركات تحويل الأموال حول إجراءات متابعة العمليات المالية المشبوهة والرقابة على عمليات السداد ببطاقات الفيزا للمواقع الإلكترونية المشبوهة والتي قد تستغل في بيع المخدرات.

٦- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أنها اتخذت إجراءً يتمثل في تبني مجموعة آليات لتمكين هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها من الرقابة على شركات الصرافة وتحويل الأموال بهدف التحقق من عدم وجود شبهة غسل الأموال في التحويلات المصرفية، ومن ضمنها الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة. ولا يتم التداول بالعملاء الافتراضية في البلد.

٧- وأفادت طاجيكستان بأن أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون تتعاون تعاوناً وثيقاً مع إدارة الرصد المالي التابعة لمصرف طاجيكستان الوطني في هذا المجال.

٨- وأفادت تركيا بأنها تعتمد على هيئة التحقيق في الجرائم المالية وإدارة مكافحة الجرائم السيبرانية التابعة للشرطة الوطنية التركية.

٩- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بوجود تنسيق تام بين أجهزة إنفاذ القانون، وخاصة الأجهزة المعنية بالقطاع المصرفي، لمنع استخدام القنوات المصرفية في عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويجري حالياً وضع تشريعات قانونية لمنع محاولات استغلال النظام المصرفي للدولة في تجارة المخدرات. وإضافة إلى ذلك، قامت الدولة بتجريم غسل الأموال من خلال القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢، حيث أرسيت المعايير وآليات الرقابة لمواجهة جرائم غسل الأموال. وقد تمت مراجعة القانون وتعديله في عام ٢٠١٤ بحيث يتوافق مع التوصيات الأربعين بشأن غسل الأموال الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

التوصية ٢

ينبغي للحكومات أن تشجّع سلطاتها المختصة بإنفاذ القانون على المواظبة على الاستفادة من قدرات المنظمات والمراكز القائمة المعنية بالتعاون الإقليمي والدولي على إنفاذ القانون، ومنها مثلاً خلية التخطيط المشتركة والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها، وذلك بطرائق منها عقد اجتماعات منتظمة بين الضباط المعنيين بالقضايا الجارية. وينبغي تشجيع التعاون بين هذه المراكز في إطار "مبادرة الربط بين الشبكات" التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب) من أجل تيسير التعاون الإقليمي على تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف. وينبغي لهذه المراكز المعنية بالتعاون الإقليمي على إنفاذ القانون أن توضح خدماتها للدول الأعضاء في اللجنة الفرعية وتعرضها عليها وأن تقدم إليها معلومات محدّثة عن قدراتها.

١٠- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

١١- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها شاركت في عدة عمليات مشتركة للتنسيق في قضايا تهريب المخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي تحت مظلة مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع للمجلس.

١٢- وتحرص الجمهورية العربية السورية على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات. وقد كان البلد على الدوام سباقاً في التعاون من هذا النوع، وشارك في المؤتمرات والاجتماعات التي عُقدت في هذا المجال. إلا أنه في السنوات الأخيرة وبسبب مقاطعة الجمهورية العربية السورية من قبل عدد من الدول، وبشكل خاص الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لم يتسنّ للبلد تحقيق أهدافه في مجال التعاون.

١٣- وتتعاون أجهزة إنفاذ القانون في طاجيكستان تعاوناً وثيقاً مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما. وعلى وجه الخصوص، فهي تشارك بنشاط في جميع الأنشطة التي ينظمها المركز في إطار المبادرة أعلاه لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤- وأفادت تركيا بأنها تحضر اجتماعات المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما.

١٥- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها تستضيف مكتباً تابعاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على تعزيز الجهود الرامية للحد من الجريمة ومكافحة المخدرات للحفاظ على الشباب من الانحراف، وتنفيذ برامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية على نحو متكامل، سواء في الإمارات العربية المتحدة أو دول مجلس التعاون الخليجي. وتحرص الإمارات العربية المتحدة على الاطلاع على التقارير الصادرة عن المكاتب الإقليمية، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة المخدرات، وتقديم الاستشارات والاستفادة من الخبراء في المكاتب الإقليمية.

التوصية ٣

ينبغي للحكومات أن تشجّع مؤسساتها المعنية بتدريب وتعليم موظفي إنفاذ القانون على التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يشمل التعاون من خلال مبادرة "شبكة مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون" التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، من أجل تيسير تبادل المناهج الدراسية ومواد التدريب والمنهجيات والممارسات الجيدة.

١٦- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

١٧- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها لم تتلق أيّ دعوات بشأن التدريب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي لتدريب موظفي إنفاذ القانون، عُقدت في معهد تدريب مكافحة المخدرات في المملكة دورات تخصصية لعدد من العاملين في أجهزة مكافحة المخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية أخرى.

١٨- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أنها لم تتلق أيّ مراسلات من مبادرة "شبكة مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون"، ولكنها مستعدة للتعاون وتلقيّ المناهج الدراسية ومواد التدريب والمنهجيات من المبادرة.

١٩- وأفادت طاجيكستان بأنها نفذت هذه التوصية.

٢٠- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بعقد دورات وبرامج تدريبية حول أساليب التعاون الدولي والإقليمي وتبادل المعلومات من خلال التعاون فيما بين الكيانات الإقليمية والدولية ومع مكتب المخدرات والجريمة. وشملت المواضيع التي ناقشت في الاجتماعات التعرف على الممارسات الجيدة المستخدمة، ومن ضمنها مشروع "التخاطب بين المطارات" الذي يديره المكتب والذي يهدف إلى دعم وتيسير التحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية والعملية بين أجهزة إنفاذ القانون بهدف مكافحة المخدرات من خلال التحقيقات المبنية على المعلومات الاستخبارية في البلدان المشاركة.

التوصية ٤

ينبغي التشجيع بقوة على التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية من أجل استهداف وتفكيك شبكة التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات بمزيد من الفعالية.

٢١- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٢٢- وأنشأت المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية إدارة التحريات عن جرائم غسل الأموال المتأتية من تجارة المخدرات. وتعمل هذه الإدارة جنباً إلى جنب مع الفرق الميدانية في إجراء التحقيقات الموازية.

٢٣- وفي الجمهورية العربية السورية، يتم التنسيق بين الهيئات المختصة في تطبيق القوانين الوطنية، بما في ذلك قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩

لسنة ٢٠٠٣. وينطبق ذلك بصفة خاصة على آليات التعاون بين وزارة الداخلية وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعنى تلك الهيئة بمراقبة التدفقات النقدية التي تتم عبر المؤسسات المالية والمصرفية في البلد.

٢٤- وأفادت طاجيكستان بأنها نفذت هذه التوصية.

٢٥- وأفادت تركيا بأن لديها آلية للتعاون بين مجلس التحقيق في الجرائم المالية وإدارة مكافحة المخدرات فيما يتعلق بالتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة وتفكيكها. وتتولى إدارة مكافحة المخدرات تقييم التقارير التي يَعدّها مجلس التحقيق في الجرائم المالية وتعميمها على شُعب مكافحة المخدرات في جميع أنحاء تركيا.

٢٦- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن هناك لجنة وطنية معنية بالتعاون وتبادل المعلومات، يرأسها محافظ المصرف المركزي وتضم ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة العدل والمصرف المركزي، تتولى رصد إنفاذ القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن غسل الأموال. وأصدر رئيس الإمارات العربية المتحدة أيضاً القانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ الذي ينص على إرسال التقارير عن المعاملات المشبوهة إلى المصرف المركزي. وتتولى الكيانات المذكورة أعلاه رصد النظام المصرفي في البلد للحيلولة دون استخدامه لغسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات.

التوصية ٥

ينبغي للحكومات أن تنظر في إنشاء منابر إقليمية لسلطات الادعاء العام و/أو تدعيم المنابر القائمة من أجل تيسير التعاون غير الرسمي على معالجة المسائل القانونية المتصلة بالتحقيق في القضايا التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة، بما يشمل الاتجار بالمخدرات.

٢٧- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٢٨- وفي المملكة العربية السعودية، يقوم مركز أبحاث الجريمة في وزارة الداخلية بتيسير التعاون بين القطاعات الأمنية واللجان والمجالس الوطنية والجهات الحكومية. ومن خلال المرصد الوطني لمكافحة الجريمة في المملكة، يتم إجراء الدراسات حول مختلف القضايا الأمنية وعوامل الخطر الاجتماعية وتقييمها ومراقبتها بشكل منهجي كسياسة وقائية فعالة للحد من الجريمة.

٢٩- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى استعدادها للتعاون في القضايا التي تدخل في إطار الجريمة المنظمة بما يشمل الاتجار بالمخدرات، وذلك وفق الاتفاقات الإقليمية والدولية التي وقّعت عليها.

٣٠- وأفادت طاجيكستان بأن سلطات الادعاء العام في دول المنطقة لا تتعاون سوى على المستوى الرسمي في إطار الاتفاقات الدولية.

٣١- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى حرصها على مد جسور التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، بما فيها جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعلى المشاركة في الاجتماعات والملتقيات الإقليمية والدولية التي تُعنى بالمسائل القانونية المتعلقة بالتحقيق في إطار الجريمة المنظمة.

المسألة الثانية: الاتجاهات الراهنة وأساليب العمل في الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة والمستحضرات الصيدلانية

التوصية ٦

تشجّع الحكومات على التركيز بقدر أكبر على استبانة مصادر تسريب السلائف الكيميائية و"الكبتاغون" والاتجار بهما وكشف المنظمات الإجرامية الكامنة وراء ذلك.

٣٢- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٣٣- ويقوم مختبر المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية بأخذ عينات دورية للمواد المخدرة المضبوطة وتحليلها وتحديد السلائف الكيميائية المستخدمة وإعداد التقارير عن العينات وتبادل تلك التقارير مع العديد من الجهات في الداخل والخارج.

٣٤- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن الجهات المختصة في مختلف الوزارات، ولا سيما لجنة مراقبة السلائف الكيميائية في وزارة الصحة ومديرية الجمارك العامة، تنسق أنشطتها لمراقبة استيراد واستخدام السلائف الكيميائية التي يمكن استخدامها في تصنيع المواد المخدرة.

٣٥- وأفادت طاجيكستان بأن الهيئة الحكومية المسؤولة عن مراقبة المخدرات (هيئة مراقبة المخدرات التابعة لرئيس جمهورية طاجيكستان) مسؤولة عن عمليات التفتيش فيما يتعلق بزراعة النباتات التي تحتوي على مواد مخدرة للأغراض العلمية، وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية الجديدة، والتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وتتولى رصد التجارة المشروعة في تلك المواد كل من وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية واللجنة الحكومية للأمن الوطني ودائرة الجمارك. وتتولى هيئة مكافحة المخدرات تنسيق عملية الرصد. وخلال عام ٢٠١٧، أجرت هيئة مراقبة المخدرات ١٦٨ عملية تفتيش في مراكز العلاج والوقاية والصيدليات والمؤسسات الصناعية للتحقق من الامتثال للقواعد التي تحكم التجارة المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما. وخلال هذه الفترة، خضعت ست حالات اتجار بكمض الكبريتيك للملاحقة القضائية بوصفها جرائم إدارية.

٣٦- وأفادت تركيا بأنها نفذت هذه التوصية.

٣٧- وتتواصل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة مع المنظمات الدولية في مجال تبادل المعلومات عن مشتريات المواد الكيميائية والمؤثرات النفسانية الجديدة في إطار البرامج والمشاريع الدولية، مثل مشروع "التلاحم" ومشروع "بريزم" ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر ("بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس").

التوصية ٧

يُطلب إلى الحكومات أن تشجع سلطاتها المختصة بإنفاذ قوانين المخدرات وسلطات مراقبة المواد الكيميائية وغيرها من السلطات المعنية على توسيع دائرة التعاون فيما بينها على مراقبة السلائف. وهناك تحديداً حاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل إجراء تحقيقات متابعة فعالة بشأن المعاملات المشبوهة وعمليات التسريب ومحاولات التسريب والضبطيات، وإلى الاستثمار في التحقيقات المالية.

٣٨- أفادت مصر بأن استيراد السلائف مرهون بالحصول على أذن الاستيراد اللازمة التي تصدرها وحدة مراقبة المخدرات. وفيما يخص تصدير السلائف، تتولى وحدة مراقبة المخدرات إرسال الإخطارات عبر نظام "بن أونلاين"، ولا يُسمح بالمضي في إرسال أي شحنة ما لم يُتلق رد من البلد المستورد لضمان مشروعيتها.

٣٩- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها دعمت هذه التوصية من خلال تفعيل عمل اللجان وورش العمل المشتركة بين جهاز مكافحة المخدرات والهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارتي الصحة والتجارة وإدارة التحريات المالية بوزارة الداخلية بهدف توحيد الجهود الرامية إلى كشف التعاملات المالية المشبوهة وعمليات تسريب الأدوية إلى داخل المملكة وتحديث جداول السلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيع المخدرات.

٤٠- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن التعاون قائم بين مكتب اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات والمختصين في وزارة الصحة ضمن لجنة خاصة مشكّلة لهذه الغاية، وذلك ضمن إطار عمل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ووزارة الصحة ومديرية الجمارك العامة ووزارة الصناعة.

٤١- وفي طاجيكستان، تتولى رصد التجارة المشروعة في السلائف كلٌّ من وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية واللجنة الحكومية للأمن الوطني ودائرة الجمارك، بتنسيق من هيئة مراقبة المخدرات. ويجري تنفيذ البرنامج القطاعي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات ٢٠١٣-٢٠٢٠. وبموجب قانون جمهورية طاجيكستان بشأن مكافحة إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة (غسل الأموال) وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وامتنالاً للتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أنشئت أفرقة عاملة داخل أجهزة إنفاذ القانون والرقابة في طاجيكستان لتيسير التعاون الوثيق مع إدارة الرصد المالي التابعة للمصرف الوطني بشأن المسائل المتصلة بالتحقيقات المالية.

٤٢- وتحرص الإمارات العربية المتحدة على حضور الاجتماعات والندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تُعنى بمراقبة السلائف والمواد الكيميائية. ويتخذ البلد إجراءات عملية من أجل مراقبة السلائف ومتابعة الصفقات المشبوهة التي تدخل فيها السلائف والمواد الكيميائية، وقد انضم إلى عدة عمليات لتتبع تسريبات السلائف والمواد الكيميائية، مثل عملية "بيربل" التي تُعنى بمتابعة برمنغنات البوتاسيوم، وعملية "توباز" لتعقب مادة أمفيدريد الخل.

التوصية ٨

ينبغي للحكومات، في إطار سعيها للتصدي لأنشطة صنع "الكبتاغون" والسلائف الكيميائية المتصلة به والاتجار بهما على نحو غير مشروع، أن تجمع وتتبادل المعلومات بطريقة أكثر منهجية، وأن تستفيد من الأدوات وآليات التنسيق القائمة، مثل نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") فيما يتعلق بشحنات التجارة الدولية ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") للإبلاغ عن الضبطيات وسائر الحوادث غير المشروعة المتعلقة بالسلائف، بغية تبادل المعلومات على الصعيد العالمي ومنع وقوع التسريب في أماكن أخرى.

٤٣ - أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٤٤ - وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أنها تولي اهتماماً بالغاً لهذه التوصية، وأن الجهة المختصة ضمن المديرية العامة لمكافحة المخدرات تتعاون مع المكتب عبر تطبيق نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس").

٤٥ - وأفادت الجمهورية العربية السورية بأنها تتعاون في هذا السياق مع المشاريع التي تشرف عليها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ويتم إجابة كافة الطلبات الواردة في هذا السياق من قبل وزارة الصحة كونها الجهة المختصة بموجب القانون رقم ٢ لعام ١٩٩٣. ويخضع استخدام السلائف الكيميائية واستهلاكها داخل البلد لمراقبة مشددة من وزارتي الصحة والصناعة.

٤٦ - وأشارت طاجيكستان إلى عدم الإبلاغ عن مضبوطات من "الكبتاغون" أو السلائف الكيميائية ذات الصلة في البلد.

٤٧ - وأشارت تركيا إلى أن هيئة الأدوية والأجهزة الطبية هي المؤسسة المأذون لها بمعالجة الإخطارات الواردة عن طريق نظام "بن أونلاين".

٤٨ - وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن جميع أذونات التصدير والاستيراد تجري متابعتها من خلال نظام "بن أونلاين". ولا يتم ترخيص أي شحنات إلا بعد التأكد من بيانات الشحنة وترخيص الشركة وموافقة الدولة التي تصدر إليها الشحنة.

التوصية ٩

ينبغي للحكومات أن تواصل العمل، بمساعدة من مكتب المخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، حسب الاقتضاء، على تعزيز جهود التعاون الوطني والإقليمي والدولي، والمشاركة في المبادرات العالمية ذات الصلة التي يضطلع بها المكتب والهيئة، وتيسير التعاون في حالات ملموسة، عند الاقتضاء.

٤٩ - أفادت مصر بأنها تنفذ التوصيات الصادرة عن مكتب المخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وأنها تطبقها على الصعيد الوطني.

٥٠ - وتلتزم المملكة العربية السعودية، منذ انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، بتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي مع جميع الدول الأطراف في الاتفاقية. ولتحقيق هذا الغرض، أفتتح عدد من مكاتب الاتصال والتنسيق الخارجي المعنية بتبادل المعلومات بشأن مكافحة المخدرات.

٥١ - وأفادت الجمهورية العربية السورية بأنها مستعدة للتعاون والمشاركة في المبادرات العالمية ذات الصلة التي يضطلع بها مكتب المخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بيد أنها لم تتلق أي مراسلات بشأن تلك المبادرات.

٥٢ - وأفادت طاجيكستان بأنها نفذت هذه التوصية.

٥٣ - وأفادت تركيا بأن إدارة مكافحة المخدرات التابعة لشرطتها الوطنية تحضر الاجتماعات المنتظمة للجنة المخدرات وهيئتها الفرعية، وكذلك سائر اجتماعات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما تلك التي تُعقد في سياق فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٥٤ - وأفادت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة بأنها شاركت في عدة أحداث تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفائدة دول مجلس التعاون الخليجي (دورة إعداد الخبراء في مجال مكافحة المخدرات) والمؤتمرات وحلقات العمل والندوات التي عقدها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في فيينا. وهناك أيضاً تعاون قائم في مجال تبادل المعلومات والخبرات وتقديم البرامج الإلكترونية لتيسير عمليات مكافحة المخدرات، مثل نظام قاعدة البيانات الوطنية "GO CASE-NDS".

التوصية ١٠

يمكن للحكومات أن تنظر في إنشاء أحدث المرافق الخاصة بتحديد سمات المواد الكيميائية في المختبرات من أجل الربط بين العينات وشبكات الاتجار.

٥٥ - أفادت مصر بأن مصلحة الطب الشرعي هي السلطة التي يمكنها الربط بين العينات وشبكات الاتجار باستخدام المعايير الخاصة بتلك العينات، إضافة إلى المعايير التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى إدارات الطب الشرعي.

٥٦ - ونفذت المملكة العربية السعودية هذه التوصية من خلال إنشاء مختبر خاص للسلائف الكيميائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات يرتبط بعدد من المختبرات الوطنية التابعة لوزارة الصحة.

٥٧ - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أنها تسعى دائماً إلى تطوير المختبرات الموجودة في إدارة مكافحة المخدرات وإدارة الأمن الجنائي واستخدامها في تحليل المواد المضبوطة والتعرف على مصدرها وشبكات الاتجار التي قامت بتوريدها. وهناك حاجة إلى المزيد من المعدات المخبرية والمواد اللازمة لتشغيلها بالنظر إلى الحصار الذي تفرضه بعض البلدان على الجمهورية العربية السورية.

٥٨- وأشارت طاجيكستان إلى أن المضي في توصيف السمات الكيميائية لغرض الربط بين العينات وشبكات الاتجار يتطلب المزيد من الدراسات والأموال والمعدات.

٥٩- وأعد مجلس مكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة دراسة وطنية عن سمات المخدرات ومدى فائدتها في التحقيقات. ويجري العمل حالياً على إنشاء مختبر وطني لتحديد سمات المخدرات من أجل تبين خصائصها وتحديد مصادر المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيعها. وقد شاركت وزارة الداخلية أيضاً في دراسة أعدتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لفحص عينات "الكبتاغون" المهرب إلى المنطقة.

المسألة الثالثة: السياسات الشاملة والمتوازنة بشأن المخدرات من خلال آليات التعاون والتنسيق فيما بين السلطات المحلية على جميع المستويات

التوصية ١١

تشجّع الدول الأعضاء مجدداً على اعتماد قوانين وسياسات تنظيمية رقابية بشأن المخدرات تكون داعمةً لنهج متمركز حول الصحة ومستند إلى الأدلة العلمية في خفض الطلب على المخدرات.

٦٠- أفادت مصر بأن الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان هي المسؤولة عن خفض الطلب على المخدرات من خلال حملات التوعية. وأكدت مصر على وجود برامج لإعادة تأهيل المدمنين.

٦١- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدارة الشؤون الوقائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات تقومان بإعداد واعتماد سياسات سنوية وخطط عمل مشتركة بين العديد من الهيئات الحكومية والأهلية بهدف خفض الطلب على المخدرات.

٦٢- وفي الجمهورية العربية السورية، يجري تطبيق قانون المخدرات رقم ٢ لعام ١٩٩٣ الذي ينص على تجريم زراعة وإنتاج المواد المخدرة والاتجار بها. ويجري العمل حالياً على إعداد مشروع قانون جديد بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والصحة يراعي المعايير الدولية المعتمدة في الرقابة على المخدرات.

٦٣- وأفادت حكومة طاجيكستان بأنها اعتمدت عدداً من الصكوك التشريعية والتنظيمية من أجل معالجة المشاكل القائمة في مجال مراقبة المخدرات والوقاية من تعاطيها، مثل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات ٢٠١٣-٢٠٢٠ والبرنامج القطاعي من أجل تنفيذها.

٦٤- وأفادت تركيا بأنه من أجل ضمان المشاركة النشطة للحكومات المحلية في مكافحة المخدرات، استحدثت نميطة تدريبية بعنوان "دليل الوقاية من المخدرات" لفائدة موظفي شرطة البلديات والعاملين في مجال الصحة وحراس الأمن. وقدم التدريب موظفون من شعبة التحقيقات في جرائم المخدرات. وشملت المواضيع التدريبية ما يلي: "ما أنواع المواد التي يمكن أن تسبب

الإدمان؟"، و"الأعراض النفسية لتعاطي مواد الإدمان"، و"كيفية التعرف على الباعة الجوالين"، و"الأسماء الدارجة للمواد المخدرة".

٦٥- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى إدخال تعديلات على قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية تتيح إعفاء متعاطي المواد ذات التأثير النفساني من الملاحقة القضائية إذا قدم هو أو زوجته أو أحد أقاربه من الدرجة الثانية طلباً للعلاج إلى النيابة العامة أو الشرطة أو أحد مراكز العلاج. ويتمثل الغرض من التعديلات في تشجيع المتعاطين على التماس العلاج أو تمكين أقاربهم من القيام بذلك نيابة عنهم.

التوصية ١٢

تُشجّع الحكومات على تدعيم قدرات موظفي إنفاذ القانون، من خلال التدريب، على الانخراط في أنشطة مناسبة لخفض الطلب على المخدرات، مثل أنشطة التقليل من الوصم والتوعية والفحص المبكر والإحالة الطبية.

٦٦- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٦٧- وفي المملكة العربية السعودية، تقوم الجهة المختصة لدى المديرية العامة لمكافحة المخدرات بعقد دورات تدريبية للمتطوعين والعاملين في المجال الأكاديمي والتوعوي بهدف إعدادهم ليصبحوا مساهمين فاعلين في نشر الوعي عن أضرار المخدرات. كما صُممت دورات لفائدة المهنيين المكلفين بإنفاذ القانون لتثقيفهم بشأن جهود خفض الطلب على المخدرات.

٦٨- وفي الجمهورية العربية السورية، تُعقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجال مكافحة جرائم المخدرات، يتم خلالها التركيز على القوانين النازمة للرقابة على الاستخدام غير المشروع للمخدرات وضبط المخالفين مع التركيز على كافة الإجراءات الوقائية التي من شأنها الكشف عن حالات الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة، مع التأكيد على التدابير المناسبة لخفض الطلب على المخدرات.

٦٩- وفي طاجيكستان، تستند أنشطة الوقاية إلى خطط الوكالات والخطط المشتركة بين الوكالات. وتُعدّ النتائج المحققة في تنفيذ هذه الخطط بمثابة الأساس من أجل رصد فعالية التدابير الوقائية المتخذة. وتوضع التدابير الوقائية المشتركة بين الوكالات وفقاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات ٢٠١٣-٢٠٢٠ وخطة عمل المجلس التنسيقي للوقاية من تعاطي المخدرات. ويخضع موظفو الوكالات المعنية بإنفاذ القانون التي تضطلع بأنشطة الوقاية بصفة مستمرة لدورات وطنية ودولية للتنمية المهنية.

٧٠- وأفادت حكومة الإمارات العربية المتحدة بأنها تنفذ العديد من البرامج التدريبية للموظفين المعنيين في مجالات الوقاية من المخدرات والتوعية بأضرارها والتشجيع على الدمج الاجتماعي لمحو وصمة العار التي تلحق بالمدمنين. وهي تتعاون حالياً مع جامعة الشارقة على تنفيذ دبلوم مهني في مجال الوقاية من المخدرات.

التوصية ١٣

تُشجّع الحكومات على تعزيز التعاون بين قطاعات عديدة على وضع وتنفيذ برامج وخدمات لخفض الطلب على المخدرات من خلال إنشاء آليات تنسيق وطنية.

٧١- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٧٢- وتقوم أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدارة الشؤون الوقائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية بإعداد واعتماد سياسات سنوية وخطط عمل مشتركة بين العديد من الهيئات الحكومية والأهلية بهدف خفض الطلب على المخدرات.

٧٣- ولاحظت الجمهورية العربية السورية أن التوصية تتوافق مع جوهر عمل اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات المشكّلة منذ عام ١٩٨٨، والتي يرأسها وزير الداخلية وتضم في عضويتها ممثلين عن العديد من الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

٧٤- وفي طاجيكستان، تأسس المجلس التنسيقي للوقاية من تعاطي المخدرات، وهو برئاسة نائب رئيس الوزراء. وتستند أنشطة مكافحة المخدرات والوقاية منها إلى خطة عمل المجلس وخطط الوكالات والخطط المشتركة بين الوكالات. ويمثل المجلس التنسيقي للوقاية من تعاطي المخدرات الأداة الرئيسية للتعاون المشترك بين الوكالات. ويجتمع المجلس كل ستة أشهر لمناقشة مدى استيفاء الوزارات والوكالات الحكومية المعنية لمهامها المتصلة بتنفيذ برامج الوقاية من تعاطي المخدرات.

٧٥- ويتبع مجلس مكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة ثلاث لجان وطنية، منها اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات واللجنة الوطنية العليا للعلاج والتأهيل والدمج الاجتماعي، وهو يضم ممثلين من الجهات المعنية، حيث يتم التنسيق بينهم بشأن وضع وتنفيذ برامج خفض الطلب على المخدرات.

التوصية ١٤

تُشجّع الحكومات على استخدام منصات شبكات التواصل الاجتماعي للتوعية ودعم الجهود المستندة إلى الأدلة العلمية والرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدرات.

٧٦- أفادت مصر بأنها تستخدم الإعلانات التلفزيونية.

٧٧- وفي المملكة العربية السعودية، ينفذ الجهاز المعني بمكافحة المخدرات برامج توعية حول تعاطي المخدرات عبر مواقع التواصل الاجتماعي للوقاية من أضرار المخدرات. كما تقوم أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بدور مماثل بهذا الخصوص.

٧٨- وفي الجمهورية العربية السورية، تُنشر على موقع وزارة الداخلية معلومات عن ضبط جرائم المخدرات، كما تُبث على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت حلقات دراسية وبرامج توعية تبين خطر ظاهرة المخدرات وآثارها السلبية على المجتمع.

٧٩- وأفادت طاجيكستان بأن الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة تدير حملات توعية في وسائط الإعلام، بما فيها وسائط الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون؛ وتنظم الاجتماعات

والمحادثات بشأن المواضيع ذات الصلة بالمخدرات؛ وتعدّ الحلقات الدراسية والموائد المستديرة بشأن المخدرات، وكذلك الأحداث الثقافية والرياضية ذات الصلة؛ وتنشر المعلومات عن الوقاية من تعاطي المخدرات في المواقع الشبكية.

٨٠- وأفادت تركيا بأن جمعية الهلال الأحمر التركي هي أكبر منظمة غير حكومية تتناول أنشطة الوقاية من المخدرات.

٨١- وتستثمر وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة، إيماناً منها بأهمية الدور الذي تضطلع به منصات التواصل الاجتماعي، منصاتها ومنصات القيادات العامة للشرطة والبرنامج الوطني (سراج) للوقاية من المخدرات في نشر المعلومات الموثقة عن أساليب الوقاية من المخدرات والتوعية بأضرارها وإرشاد أولياء الأمور بشأن ضرورة متابعة الأبناء ورعايتهم بالشكل الصحيح.

المسألة الرابعة: التدابير العملية المعدّة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للأطفال والشباب من أجل وقايتهم من تعاطي المخدرات، وتيسير أخذ احتياجات القصر من مرتكبي جرائم المخدرات في الاعتبار في إطار نظام العدالة الجنائية

التوصية ١٥

تشجّع الدول الأعضاء على تحديد واعتماد إطار لخدمات المساعدة التشريعية من أجل دعم وحماية حقوق الشباب الجانحين المتعاملين مع نظام العدالة الجنائية.

٨٢- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٨٣- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها اتخذت إجراءات لحماية الشباب الجانحين ضمن نظام العدالة الجنائية وضمان معاملتهم ودعمهم على النحو اللائق لضمان عدم انخراطهم في الجريمة.

٨٤- وينص القانون في الجمهورية العربية السورية على مجموعة من الضمانات الإجرائية المقررة لصالح الأحداث الجانحين، بدءاً بطريقة التحقيق معهم، ومروراً بمحاكمتهم أمام محاكم خاصة تراعي وضعهم كأحداث، وانتهاءً بقضائهم عقوبتهم في أماكن خاصة بعيداً عن أماكن قضاء المجرمين البالغين لعقوبتهم.

٨٥- واعتمدت حكومة طاجيكستان إطاراً مفاهيمياً من أجل توفير المساعدة القانونية المجانية. ووفقاً لذلك الإطار المفاهيمي، أنشئ مركز المساعدة القانونية ضمن إطار وزارة العدل. وهناك أيضاً مؤسسات حكومية وغير حكومية أخرى في طاجيكستان توفر للمواطنين المساعدة القانونية المجانية.

٨٦- وأشارت تركيا إلى المادة ١٨٨ من القانون الجنائي المتعلقة بإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها. وبموجب المادة ١٨٨، يعاقب أي شخص يعرض بيع المخدرات أو المؤثرات العقلية أو يبيعها أو يوردها أو يدير حركتها أو ينقلها أو يخزنها أو يشتريها أو يتلقاها أو يحوزها داخل البلد بالسجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات. بيد أنه في الحالات التي يكون فيها الشخص الذي تسلّم أو تباع إليه المخدرات أو المؤثرات العقلية من الأحداث، لا يجوز أن تقل العقوبة التي توقع على الشخص الذي يتولى تسليم المادة أو بيعها عن السجن لمدة خمسة عشر عاماً. وحيثما

يتعلق الجرم بالهروين أو الكوكايين أو المورفين أو قاعدة المورفين ويُرتكب في مرافق مدرسية، تزداد العقوبة بمقدار النصف.

٨٧- وصدر قانون حماية الطفل في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٦ لحماية حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء وحمايته من الإهمال والاستغلال. وإضافةً إلى ذلك، ينظم قانون جنوح الأحداث معاملة المجرمين الشباب الذين يتعاملون مع نظام العدالة الجنائية.

التوصية ١٦

تُشجّع الحكومات على اعتماد استراتيجيات وطنية متوازنة وشاملة للوقاية من المخدرات تتماشى مع الإرشادات المتاحة في المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات.

٨٨- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٨٩- وتحرص المملكة العربية السعودية على أن تكون خططها متوازنة مع المعايير الدولية من خلال اعتماد التوصيات الصادرة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والعمل على تطبيقها على أرض الواقع عبر حملات التوعية للوقاية من المخدرات.

٩٠- وما زال العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية في الجمهورية العربية السورية مستمراً. وتقوم هذه الاستراتيجية على سياسة مراقبة العرض من خلال التدابير العملية والتعديلات التشريعية والالتزام بالاتفاقيات الدولية. وبالتوازي مع ذلك، يعتمد البلد سياسة لخفض الطلب قائمة على التوعية بأضرار وآثار المخدرات والتأهيل والاستيعاب والعلاج والاندماج لاحقاً.

٩١- ووافقت حكومة طاجيكستان على برنامج قطاعي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات ٢٠١٣-٢٠٢٠ لدعم تنفيذ الاستراتيجية.

٩٢- وأفادت تركيا بأنها نفذت هذه التوصية.

٩٣- وأطلقت استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة. وتركز الاستراتيجية على محورين رئيسيين، وهما تقليل فرص عرض المخدرات وخفض الطلب عليها. وتتضمن الاستراتيجية أيضاً مبادرات في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات والتوعية بأضرارها وتشجيع المتعاطين على طلب العلاج.

التوصية ١٧

تُشجّع الدول الأعضاء على اعتماد برامج لوقاية الشباب من المخدرات تراعي الاحتياجات الخاصة بالشباب والأطفال وتعالج عوامل الخطورة وجوانب الضعف المرتبطة بكل مرحلة من مراحل النمو.

٩٤- أفادت مصر بأنها نفذت هذه التوصية.

٩٥- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وإدارة الشؤون الوقائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أطلقتا العديد من البرامج التلفزيونية وأفلام

الكرتون التي تستهدف الأطفال وصغار السن. كما أن هناك تعاوناً قائماً مع مؤسسات المجتمع المدني في رصد السلوكيات المجتمعية للشباب التي قد تتسبب في وقوعهم في تعاطي المخدرات.

٩٦- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأنه يتم عقد ندوات وبرامج توعوية بالتعاون مع المنظمات المعنية برعاية الأطفال والشباب للتعريف بخطورة ظاهرة المخدرات. ويضطلع بهذه الأنشطة بإشراف وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل.

٩٧- وتتولى هيئة مراقبة المخدرات في طاجيكستان وضع واعتماد الخطط المشتركة مع وزارة التعليم والعلوم، ووزارة العمل والهجرة وتوظيف السكان، ووزارة الثقافة، ووزارة الدفاع، واللجنة المعنية بشؤون الشباب والرياضة، واللجنة المعنية بالبحث التلفزيوني والإذاعي، ولجنة شؤون المرأة والأسرة، ولجنة الشؤون الدينية وتنظيم التقاليد والاحتفالات والمراسم الوطنية، ودائرة الوقاية من الجناح في أوساط القصر والشباب التابعة لوزارة الداخلية. وفي إطار تدابير الوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط مختلف قطاعات السكان، تنظم مناسبات اجتماعية في مختلف المقاطعات في البلد، بما في ذلك اجتماعات يشارك فيها الشباب وأطفال المدارس.

٩٨- وأفادت تركيا بأن جمعية الهلال الأخضر التركية هي أكبر منظمة غير حكومية تتناول أنشطة الوقاية من المخدرات.

٩٩- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بقيام متخصصين أكاديميين في مختلف العلوم ذات الصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب بتصميم برامج بطريقة منهجية وعلمية للوقاية من المخدرات يجري تنفيذها على المستوى الوطني بالتعاون مع الشركاء من جميع المؤسسات الوطنية.